دور استخدام النقود الإلكترونية ومزاياها في كفاءة عمل المصارف الإسلامية

The Role of Using Electronic Money and Its Advantages in the Efficiency of Islamic Banks' Work

د. حمزة المصباح الطاهر البلولة: دكتوراه في الاقتصاد والمصرفية الإسلامية، جمهورية السودان.

Dr. Hamza El-Misbah El-Tahir El-Balola: PhD in Economics and Islamic Banking, Sudan.

Email: hmzh0099@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v5i1.1306

تاريخ الاستلام: 2024-11-26 تاريخ القبول: 2024-12-07 تاريخ النشر 2025-01-01

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى فهم أهمية دور استخدام النقود الإلكترونية ومميزاتها في كفاءة عمل المصارف الإسلامية، حيث تُعدُّ النقود الإلكترونية من أبرز مظاهر الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات في أواخر القرن العشرين، والتي أسفرت عن تحول جذري في وسائل وأنظمة الدفع الإلكترونية؛ فالتعدد المتميز والتنوع الفاخر الذي قدَّم النقود الإلكترونية كواحدة من أشكال النقود ووسيلة وفاء آمنة ومضمونة بالمصارف الإسلامية، يُعدُّ ضرورة اقتضتها المرحلة وبرزت بقوة وأثبتت وجودها وعزَّزت دورها في الاقتصادات الوطنية والدولية، وحققت أهدافًا كبيرة وصفقات عظيمة مكنتها من خدمة أغراضها التي أُنشئت من أجلها، حيث توصلت الدراسة إلى ضرورة تطوير وتوطين المصارف الإسلامية الإلكترونية وقنواتها الأصيلة لمواكبة مستجدات النقود الإلكترونية لتعزيز التجارة الإلكترونية، والحوكمة الإلكترونية، والتسوق الإلكتروني، والتمويل الرقمي، والنضج الرقمي، وتحقيق ربحية أعلى ومصروفات أقل؛ مما يؤدي إلى الشمول المالي والتفوق النوعي الذي يضمن استمرارية تميُّز عملياتها على المدى الطويل، كما يلبي رغبات العملاء بكفاءة وفاعلية؛ ولأن النقود الإلكترونية تعمل بشكلٍ كثيف على تطبيقات التحويل المصرفي للبنوك الإسلامية والمحافظ الرقمية وأجهزة الصراف الآلي والبطاقات الذكية، وتتميز بحضورها وانتشارها العالمي؛ فقد أوصت الدراسة بالاهتمام بتأهيل وتدريب ورفع القدرات التقنية والفنية والقانونية لموظفي المصارف الإسلامية وكوادرها القيادية، وأن تعمل المصارف الإسلامية على تسهيل استخدام تطبيقات النقود الإلكترونية وتطوير أوعيتها ومنتجاتها وتوعية عملائها بمخاطرها لأجل تحقيق ربحية أعلى وتقليل التكاليف، وجذب مزيد من الزبائن.

الكلمات المفتاحية: النقود الإلكترونية، الدفع الإلكتروني، المصارف الإسلامية، الصيرفة الإلكترونية، النضج الرقمي، الميزة التنافسية، المحفظة الرقمية.

Abstract:

This study aimed to understand the importance of the role of the use of electronic money and its advantages in the efficiency of the work of Islamic banks, as electronic money is one of the most prominent manifestations of the technological, information and communication revolution in the late twentieth century, which resulted in a radical transformation in electronic payment means and systems; the distinctive variety and diversity that presented electronic money as one of the forms of money and a safe and secure means of fulfillment in Islamic banks, It is a necessity that has emerged strongly, proved its presence and strengthened its role in national and international economies, and achieved great goals and great deals that enabled it to serve the purposes for which it was established.

The study concluded that it is necessary to develop and localize Islamic e-banks and their original channels to keep pace with the developments of e-money to promote e-commerce, e-governance, e-shopping, digital finance, digital maturity, and achieve higher profitability and lower expenses, which leads to financial inclusion and qualitative superiority that ensures the continuity of excellence of their operations in the long term, and meets customer desires efficiently and effectively; and because e-money works intensively on Islamic banks' bank transfer applications, digital wallets, ATMs and smart cards. It is characterized by its global presence and reach. The study recommended that attention be paid to qualifying, training and raising the echnical and legal capabilities of Islamic banks' employees and their leadership cadres, and that Islamic banks facilitate the use of electronic money applications, develop their vessels and products, and educate their customers about their risks in order to achieve higher profitability, reduce costs, and attract more customers.

Keywords: electronic money, electronic payment, Islamic banks, electronic banking, digital maturity, competitive advantage, digital wallet.

المقدّمة:

نظراً لارتباط النقود بحياة الناس ومعاملاتهم ومعاشهم وحركتهم وسكونهم، فقد لاقت اهتماماً كبيرًا على مر العصور؛ ولما كانت النقود الإلكترونية تصلح لتقوم بغالبية الوظائف التي تقوم بها النقود القانونية أي تلك التي يصدرها البنك المركزي فمن المتوقع أن تحل هذه النقود محل النقود التقليدية على المدى الطويل، فأصبح من الضروري معرفة الدور الذي تلعبه النقود الإلكترونية ومميزاتها في كفاءة عمل المصارف الإسلامية ومساعدتها في تحقيق أهدافها والحفاظ على رضا الزبائن وتقليل المصروفات والحصول على المزيد من الأرباح.

إشكالية الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما ماهية النقود الإلكترونية؟
2. ما هي صور وأشكال النقود الإلكترونية؟
3. ما أهمية دور ومزايا استخدام النقود الالكترونية في المصارف الإسلامية؟

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف هذا البحث في التالي:

1. التعرف على ماهية النقود الإلكترونية.
2. بيان صور وأشكال النقود الإلكترونية.
3. تسليط الضوء على دور استخدام النقود الالكترونية ومميزاتها في كفاءة عمل المصارف الإسلامية.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية الدراسة فيما يلي:

أولًا: الأهمية العلمية

تبرُز أهمية البحث العلمية من خلال بيان مفهوم وطبيعة النقود الإلكترونية، وصورها وأنواعها، والتعرف على أهمية مميزاتها ودورها تجاه الأنشطة المصرفية في البنوك الإسلامية، في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي أفرز زخمًا تنافسيًا كبيرًا على السوق المصرفي العالمي والإقليمي. تظهر مدى فعالية استخدام النقود الإلكتروني على تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية، وتجويد منتجات

المصارف الإسلامية، وإشباع رغبات العملاء وتعزيز ولائهم، وابتكار منتجاتٍ عصرية جديدة ومُواكِبة للتطور الكبير والمتسارع، وتساعد إدارات البنوك الإسلامية على فهم الدور الذي تلعبه النقود الإلكترونية، واستثمارها كفرص ونقاط قوى لكسب أرباح أعلى ومزيد من العملاء.

ثانيًا: الأهمية العملية

تُسهم في تشجيع المصارف الإسلامية لتوظيف وتطبيق منتجات النقود الإلكترونية، في تحقيق ميزة تنافسية تضمن لها التفوق والاستدامة في أعمالها على المدى الطويل؛ فضلًا عن تلبية رغبات الزبائن، وحجز مكانها الريادي الذي تتطلع إليه خاصة أنها تتقاسم سوقت مصرفيا واحدا مع المصارف التقليدية.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال الرجوع والاعتماد على المصادر والمراجع من كتب وأبحاث ومقالات، ومواقع إلكترونية ذات علاقة بموضوع البحث والمنهج الوصفي لرصد المادة العلمية المتعلقة بالنقود الإلكترونية وخصائصها وأنواعها والمصطلحات المتداخلة معها، والمنهج التحليلي.

المبحث الأول: مفهوم النقود الإلكترونية – صورها وأشكالها

المطلب الأول: مفهوم النقود الإلكترونية

تعتبر النقود الإلكترونية ظاهرة حديثة ومستجدة، وأحد أهم الوسائل التي ابتكرتها مظاهر التبادل الإلكتروني السريع، فأصبحت تمثل المكافئ الإلكتروني للنقود التي اعتدنا تداولها، لذا فالنقود الإلكترونية تعتبر وسيلة مُثلى لتسوية مختلف المعاملات المالية، والتجارية عبر شبكة الإنترنت، وشبكات الحاسوب والأنظمة الرقمية المختلفة.

تعددت العبارات في تعريف النقود بناءً على الوظيفة التي تؤديها (فالنقود هي كل ما تفعله النقود)، أي "النقود كل شيء يستخدم وسيطا للتبادل ومعيارا للقيمة، النقود وسيلة للحصول على السلع والخدمات، النقود مستودع للقيم وذخيرة للثروة" (شبير، 2001: 175)، أما مصطلح الإلكترونية: يُنسب إلى "الإلكترون" وهي "كلمة أصلها يوناني تعني الكهرمان" (G. DUYPOUY, 1951: 9). وقيل عنه "أن الإلكترون هو (العقل الإلكتروني): آلة حاسبة إلكترونية تتميز بالسرعة الكبيرة" (فلوري؛ وماتيو، 1971: 12) أو أنها مأخوذة من الإلكترون وهو: "عُنْصُرٌ أَوَّلُ ثَابِتٌ ذُو شِحْنَةٍ كَهْرَبَائِيَّةٍ سَلْبِيَّةٍ، أَسَاسُ الآلِيَّاتِ الإِلِكْتُرونِيَّةِ، وَهُوَ أَحَدُ الْمُكَوِّنَاتِ فِي ذَرَّاتِ الْمَادَّةِ" (مصطفى، 1972: 24).

النقود الإلكترونية اصطلاحاً: فقد اجتهد الباحثون والفقهاء والاقتصاديون في وضع تعريف يبين ماهية النقود الإلكترونية، حيث تناولت العديد من الأدبيات الاقتصادية مصطلحات مختلفة للتعبير عن مفهوم النقود الإلكترونية، "فقد استخدم البعض اصطلاح النقود الرقمية (Digital Money) أو العملة الرقمية (Digital Currency) (MisbKin, 1998: 55) بينما "استخدم البعض الآخر مصطلح النقود الإلكترونية E– Cash أي (Electronic Cash)؛ وبغض النظر عن الاصطلاح المستخدم واختلاف الرؤى التي أُعتمدت في تعريف النقود الإلكترونية، فإن التعبيرات المختلفة تشير إلى مفهوم واحد وهو النقود الإلكترونية (Electronic Money)". (الشافعي، 2003: 133).

بما أنه قد ثار جدلٌ كثيفٌ حول الخلط بين النقود الإلكترونية والتطبيقات النقدية الذكية أو الرقمية والعمليات المصرفية الإلكترونية، هل هي نقود إلكترونية أم أدوات للدفع الإلكتروني؟ أو هي ليست عملة افتراضية أو نقودًا رقمية لافتقارها إلى الخصائص والعناصر الفيزيائية المحسوسة للنقود، ولأجل الإجابة عما سبق والعثور على تعريف جامع للنقود الإلكترونية، سوف نستعرض أهم مفاهيم النقود الإلكترونية التي وردت، وما تم توجيهه إليها من نقد علمي، ومن ثم سيحاول الباحث وضع مفهوم جامع يوحد وجهات النظر وتداخلها حول التفريق بين ماهية النقود الإلكترونية ومفهوم وسائل الدفع الإلكتروني وصوره وتطبيقاته التي تتشكل وتتطور يوماً بعد يوم في مضمار سباق الثورة التكنولوجية المحموم، ويمكن إبراز أهم هذه المفاهيم فيما يلي:

1. مفهوم النقود الإلكترونية في الاصطلاح التشريعي: بعض الهيئات والمفوضيات والمؤسسات المركزية المتخصصة تباين تعاطيها مع تعريف مفهوم النقود الإلكترونية من حيث وجهة نظرها وتخصص كل جهة، ووجهة نظرها فيما يخص الإطار المفاهيمي للنقود الإلكترونية، على مستوى التشريعات الدولية في عام 1998 عرفت المفوضية الأوروبية عامة النقود الإلكترونية بأنها "قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية، وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة" (European Commission, 1998: 72). إلا أن هذا التعريف قد تنقصه الدقة لأنه لا يستبعد دخول وسائل الدفع الإلكترونية الأخرى والتي تختلف اختلافًا كبيرًا عن النقود الإلكترونية.

كما عرفها القرار الأوروبي رقم 46/2000 الصادر في 18/9 سنة 2000 الذي نص على أن النقد الإلكتروني عبارة عن "قيم نقدية مخلوقة من المصدر مخزنة على وسيط إلكتروني وتمثل إيداعًا ماليًا، تكون مقبولة كوسيلة دفع من قبل الشركات المالية غير الشركة المصدرة (European Central Bank, 1998: 7)".

أما البنك المركزي الأوروبي قال: "بأنها مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية تستخدم بصورة شائعة، للقيام بمدفوعات للمتعهدين غير من أصدرها دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة، وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدمًا" (European Central Bank, 1998: 8)؛ ويُعدُّ هذا التعريف هو الأقرب إلى الصحة نظراً لدقته وشموله لصور النقود الإلكترونية واستبعاده للظواهر الأخرى التي يمكن أن تتشابه معها.

في سنة 2022م عرَّف مؤتمر بازل Basil: النقود الإلكترونية بأنها: "قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزونة بشكل إلكتروني أو على أداة إلكترونية يحوزها المستهلك" (Bank for International Settlements (BIS), 1996: 13)

كما عرَّفها صندوق النقد الدولي IMF بأنها "الأموال التي يتم التعامل بها بطريقة ألكترونية بعيدًا عن الطرق التقليدية لتبادل النقود مثل المصارف الشيكات" (Marco Arnone and Luca , Bandiera 2004: 10)؛ أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي فقد عرَّف النقود الإلكترونية بأنها "مجموعة من التقنيات المعلوماتية الممغنطة إلكترونيًا، والتي تسمح بتبادل الأموال بدون طلب تحرير أوراق، التي تضمن علاقة ثلاثية بين المصدر (البنك، المؤسسة المالية، أو أطراف أخرى)، والمستفيد (الطرف الآخر الذي يقبل الدفع بواسطتها والذي من الممكن أن يكون هو المصدر للبطاقة أي جهة الإصدار)، والحائز (العميل صاحب الحق الذي تنشئه البطاقة) (وفا، 2003: 82).

يُلاحظ أن جميع التعريفات التشريعية لمصطلح النقود الإلكترونية يُعاب عليها أنها إما عرَّفت الوسيلة التي يتم فيها خزن أو حفظ هذه النقود أو أنها عرّفتها من الجانبين الفني والمادي ،غير أنها لم تتطرق للجانب الموضوعي في التعريف.

2. مفهوم النقود الإلكترونية في الاصطلاح الفقهي: فقهياً، فقد اختلف الباحثون في تحديد مفهومها، بعضهم وسَّع في تعريفها وربطه بالدور الذي تقوم به النقود الإلكترونية، ومنهم من ضيَّق نطاق مفهوم النقود الإلكترونية أو حصره في مجال معين، سواءً كان من النواحي الفنية، أو من جانب عدم ارتباطها بحساب مصرفي، أو من خلال عرض وظائف النقود الإلكترونية، لكن الأهم هو مدى تجاوب هذه التعريفات مع تعريف النقود والتي هي "أي شيء يتلقى قبولًا عامًا في التداول من أجل شراء السلع والخدمات والوفاء بالالتزامات".(الرفاعي؛ بلعربي، 2002: 11).

وحسب غنام، فإن النقود الإلكترونية عبارة عن: "قيمة نقدية مدفوعة مسبقًا مخزونة على إحدى الوسيلتين الإلكترونيتين، البطاقة البلاستيكية (البطاقة الذكية) ومحفظة النقود الافتراضية، وتواجه قبولًا عامًا من مستخدميها غير من أصدرها لتسوية المعاملات المالية والتجارية دونما حاجة إلى وجود حساب مصرفي عند إجراء التعامل، ويلتزم المصدر برد قيمتها الحقيقية عند الطلب" (غنام، 2007: 12).

من التعريفات الأكثر دقةً للمعنى الفني للنقود الإلكترونية، وُصِفت بأنها عبارة عن سلسلة من الأرقام التي تُعبِّر عن قيم معينة تصدرها البنوك التقليدية أو الافتراضية لمودعيها ويحصل هؤلاء عليها في صورة نبضات كهرومغناطيسية على بطاقة ذكية أو على القرص الصلب ويستخدمها هؤلاء لتسوية معاملاتهم التي تتم إلكترونياً" (الأباصيري، 2003: 105)؛ غير أن هذا التعريف وإن كان مستوفياً للمعنى الفني للنقود الإلكترونية إلا أنه ينقصه الجانب الموضوعي أيضاً.

أما "سفر" فقد عرَّفها بأنها "مجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليًا محل تبادل العملات التقليدية" (سفر، 2008: 157)؛ أي بعبارة أخرى فإن النقود الإلكترونية أو الرقمية هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها.

ومن جهة أخرى، فقد برز رأي بأنه لا جدوى من تعريف النقود الإلكترونية، نظرًا لكون هذه النقود مستجدة وتشهد تطورًا متسارعًا لها "يصعب معه وضع تعريف جامع لها وذلك بسبب الغموض الذي يحيط بالمصطلحات والمفاهيم الجديدة المرتبطة به، ولقد أقرت لجنة (Basel) للتسويات الدولية هذه الصعوبة، فالتعريف يمزج بين المفاهيم التقنية الحديثة والخصائص الاقتصادية والقانونية" (العقابي، 2008: 81).

كما يري بعضهم "أن العملات الرقمية أو أدوات الدفع الإلكترونية على اختلاف شكلها والطريقة التي يتم استخدامها ليست نقوداً بالمعنى المتعارف عليه، ولا عملة افتراضية؛ لأنها في حد ذاتها لا تساوي شيئا، وإنما تكمن قيمتها في الرصيد أي المبالغ النقدية الموجودة فيها والامتيازات التي منحتها السلطة النقدية القانونية أو المصرح لها بإصدارها سواء كان بنكا أو جهة ما، وحتى لو صدرت بدون حساب بنكي، المهم أن جهة الإصدار ضامنة لوسيلة الدفع" (شطا، 2022: 1796).

ومن هنا يتضح أن المطلوب من المختصين والباحثين الاتفاق على تعريف علمي موحد يجمع معاني ومرامي ما ورد من تعريفات متعددة للنقود الإلكترونية، وحتى نلتزم بالدقة والشمول لابدّ من الإقرار عند تعريفها بأنها تميزت بجانب كبير من صفات ووظائف وخصائص النقود التقليدية سواء من جهة الإصدار وخزنها للقيم وقوتها الشرائية والقانونية في إبراء الذمة وقبولها العام وافترقت عنها في بعض الصفات التي أضفت عليها الصيغة الرقمية كمنتج إلكتروني غير ملموس؛ ولذا يرى الباحث ضرورة أن يكون التعريف بألفاظ اقتصادية دقيقة وجامعة ومانعة ومختصرة تلخص ماهية المحتوى المُعترف به كنقد مع مزيج العناصر الملازمة له والوظائف والإجراءات المطلوبة في سياقٍ مُحكم يفي بالغرض ويحوي الفائدة ويحقق الهدف؛ عليه فإن الباحث يعرَّف النقود الإلكترونية بأنها "قيمة نقدية مقومة ماليًا ومخزنة كوحدات مُعزَّزة رقميًا في وسيط إلكتروني مستقل مدفوعة مقدمًا، وغير مرتبطة بحساب بنكي، وتتمتع بقبول واسع وقابلة للتداول، ومبرئة كأداة للوفاء تجاريًا بدون تحديد نطاق معين" (البلولة، 2024: 225).

المطلب الثاني: صور وأشكال النقود الإلكترونية

تختلف أنواع النقود الإلكترونية وأشكالها تبعًا للوسيلة التي يتم من خلالها تخزين القيمة النقدية؛ وكذلك وفقًا لحجم القيمة النقدية المخزونة على ذات الوسيط التكنولوجي والجهة المصدرة لها، والدور الذي ستؤديه، وأسلوب التعامل بها، والجهة التي تتولى الرقابة عليها؛ ومن هنا يبرز معياران لتمييز النقود الإلكترونية: معيار الوسيلة ومعيار القيمة النقدية، كما تتعدد صور وأشكال النقود الإلكترونية بتعدد مؤسسات إصدارها (سعدو، 2003: 102). وفيما يلي أهم أنواعها وأشكالها:

1. النقود الإلكترونية السائلة: ويُقصد بها سلسلة الأرقام الإلكترونية التي تكون على شكل شُحنات تصدُر من البنك التقليدي، وكل رقم من هذه الأرقام يدل على قيمة مالية في نفسها سابقة الدفع، ومختزنة القيمة؛ أي يتم تخزين مبلغ من النقود بالدفع المسبق مع احتوائها على رقم مرجعي فريد، ولا يتكرر مع توقيع رقمي للجهة المصدرة والملتزمة بها قانونًا واتفاقًا بتحويل تلك الشحنة إلى نقد ورقي (عثمان، 2022: 368)؛ وعادة ما يتم تخزين تلك الشحنات على الحاسوب الشخصي لاستعمالها في عمليات البيع والشراء عبر الإنترنت، ويعتبر الوسيلة الأسرع لمبادلة السلع والخدمات ويوجد نوعان من هذه النقود الإلكترونية هما:
   1) النقود الإلكترونية المسماة أو الإسمية: ويحتوي هذا النوع من النقود على معلومات تتعلق بهوية كل الأشخاص الذين تداولوا تلك النقود المخزونة إلكترونيًا، حيث يتم تخصيص مبالغ في حافظة نقود إلكترونية، ويتم التخزين على بطاقة لها ذاكرة، تصبح غير قابلة للاستعمال بعد نفاذ المبالغ المحملة عليها (إبراهيم، 2009: 58).
   2) النقود الإلكترونية غير المسماة: "يتم تداول هذا النوع من النقود دون الإفصاح عن حاملها حيث لا تحتوي على معلومات تبيّن هوية الساحب، الأمر الذي يصعّب من معرفة حركتها وبذلك يستعصي متابعة حركة النقد بالسوق الإلكتروني؛ وهذا النوع يكون في النقود الرقمية السائلة" (عثمان: 369)؛ ومن هنا تظهر خطورة استخدامها في جرائم غسيل الأموال والرشاوي والسرقات التي يخشى لصوصها وقراصنتها من التتبع والملاحقة.
2. النقود الائتمانية الإلكترونية: "تُسمى النقود الرقمية أو الرمزية أو القيمية **E-Cash**، وتعرف بأنها تسجيل لقيمة العملة الموثقة والمقيدة في شكل إلكتروني، ويمنح فيها البنك لحاملها تسهيلات ائتمانية، حيث يستطيع استعمالها للحصول على السلع والخدمات، ويتولى البنك السداد ثم يقوم الحامل بسداد ما دفعه البنك مع الفوائد خلال أجل متفق عليه؛ ولا تمنح البنوك هذه البطاقات إلا بعد التأكد من ملائمة العميل أو الحصول منه على ضمانات عينية أو شخصية" (عميرات، 2022: 261)، وهي تمثل المفهوم الحقيقي للعملة الإلكترونية لأحد سببين:

- السبب الأول: تسمح هذه النقود بالوفاء مباشرة بالمقابل النقدي للعقد الإلكتروني عن طريق الإنترنت؛ وذلك دون الحاجة إلى الاتصال بالمتعاقد أو تدخل وسيط، حيث تنقل العملة مباشرة من المشتري إلى البائع دون تدخل البنك أو الجهة التي تعمل على إدارة الدفع الإلكتروني.
- السبب الثاني: تتمثل هذه النقود في سلسلة من الأرقام التي تعبر عن قيم معينة تصدرها البنوك التقليدية أو الافتراضية لعملائها، ويتم الحصول عليها في صورة نبضات **Bits** كهرومغناطيسية على كارد ذكي أو على الهارد درايف.

3. النقود الإلكترونية البرمجية: "هي نقود البطاقة الذكية، ويُقصد بها تلك البطاقات البلاستيكية (المُسبقة الدفع، أو أنها مختزنة القيمة)؛ وهي مزودة بذاكرة إلكترونية عليها أو سائلة، تحمل الرقم التسلسلي وتاريخ الانتهاء، وهي موثقة عبر مفتاح خاص من الجهة المصدرة" (عميرات: 262)؛ ويمكن تثبيتها على الكمبيوتر أو تكون قرصا مرنًا يمكن إدخاله في فتحة القرص المرن في الكمبيوتر، ويتم نقل القيمة المالية منه أو إليه عبر الإنترنت من خلال المحفظة الإلكترونية؛ وجديرٌ بالذكر أن البطاقة الذكية هي بطاقة بلاستيكية مزودة بشريحة CHIP حسابية، وهي قادرة على تخزين بيانات تعادل خمسمائة ضعف ما يمكن أن تخزنه البطاقات البلاستيكية الممغنطة؛ وبخلاف ما عليه الحال في النقود الإلكترونية التي تعتمد على البرمجيات فقط فإنه "يمكن استخدام البطاقات الذكية للدفع في سداد الديون القليلة وشراء السلع والتسوق خلال الإنترنت، أو عند نقاط البيع التقليدية، أو عند وقوف السيارات أو في محطات القطارات أو الباصات والأنفاق كذلك عند شراء البنزين من محطات الوقود وفي حجوزات الطيران وبطاقات المسارح والسينما أو عبر الصراف الآلي أو في الصفقات المالية، كونها فائقة القدرة على تخزين البيانات الخاصة بعميلها وتوفر الأمان" (بوبكر، 2019: 33).
4. نقود البطاقات البلاستيكية الممغنطة Prepaid Card: وهي نقود مدفوعة مقدمًا، يتم تمثيلها بصيغة إلكترونية رقمية على بطاقات بلاستيكية ممغنطة ومسبقة الدفع، التي تصدرها البنوك لعملائها للتعامل بها بدلًا من حمل النقود، وأشهرها الفيزا **Visa**، والماستر كارد **Card Master**، وأمريكان إكسبرس **American Express**، ويمكن استخدام هذه البطاقات للدفع عبر الإنترنت وغيرها من الشبكات؛ كما يمكن استخدامها للدفع في نقاط البيع التقليدية **Sale of Point**، وعندما يقوم المستخدم بعملية شراء سواء كان ذلك عبر الإنترنت أم في متجر تقليدي يتم خصم قيمة المشتريات (عميرات: 261)؛ وهنالك العديد من منتجات النقود الإلكترونية التي يمكن إعادة تحميلها بقيمة مالية عن طريق إيداع نقود في البنك أو عن طريق أي حركة مالية أخرى ملائمة.
5. الصكوك الإلكترونية أو الشيكات الإلكترونية: "هي المكافئ الإلكتروني للصك الورقي التقليدي وهو رسالة إلكترونية موثقة، تحمل تعهدًا بالدفع، وتحمل توقيعًا إلكترونيًا، ويحتوي الصك على

ملف إلكتروني آمن يضم معلومات خاصة تتعلق برقم الصك واسم الدافع ورقم حساب الدافع واسم البنك واسم المستفيد، (**Payee**) والقيمة التي ستدفع والتظهير الإلكتروني للصك، ووحدة العملة المستعملة وتاريخ الصلاحية والتوقيع الإلكتروني للدافع" (الموسوي؛ الشمري، 564: 2015)؛ وله ثلاثة أنواع (الصك الإلكتروني المدفوع القيمة مقدمًا والصك السياحي، والصك الذي يُدفع أو يُظهَّر كأداة نقدية من الحساب الحالي).

وتستخدم هذه الصكوك في دفع قيمة الصفقات الإلكترونية بجميع أنواعها، سواء كانت تجارية أو مدنية أو إدارية بطريقة آمنة وسريعة عن طريق البريد الإلكتروني، وتحدُّ من كُلفة إدارة آليات الدفع، ومخاوف التأخير والضياع؛ وبذلك تتفق هذه الصكوك مع احتياجات التجارة الإلكترونية من حيث سرعة إنجاز الأعمال التجارية، فهي سهلة الاستخدام وبسيطة في إجراءاتها بالنسبة للمتعاملين فيها كونها تختصر الوقت والجهد، وهذا يتناسب مع عالمية التجارة الإلكترونية وعملياتها التي تتم عبر الإنترنت من أي مكان في العالم متجاوزًا الحدود الجغرافية والسياسية؛ ومن هنا يرى الباحث أن الصك الإلكتروني يعتبر أداة وفاء وليس أداة ائتمان، ويمكن أن يحل محل النقود في التعامل ويكون بديلًا عنها.

6. المحفظة الإلكترونية **E-Wallet**: تُعدُّ شكلا من أشكال النقود الإلكترونية وتصلح للوفاء بالمبالغ قليلة القيمة، وتتميز عن النقود الإلكترونية السائلة في إمكانية استخدامها وجها لوجه (peer to peer) في المعاملات الحاضرة مثل النقود التقليدية أو في المعاملات عن بُعد؛ لذلك هي عبارة عن "بطاقة تصلح للدفع عبر شبكة الإنترنت لغاية مبلغ محدد يكون مخزنا فيها مسبقًا من قبل الجهة المصدرة لها، ويتم تسجيل هذا الرصيد في بطاقة خاصة أو على القرص الصلب لجهاز الحاسب الشخصي بمستعمل الشبكة، وهي ما تسمى بمحفظة النقود الافتراضية" (العياش، 2018: 40)؛ ويتم الحصول عليها أو التعامل بها من أحد المصارف أو المؤسسات الوسيطة بإعطاء الزبون رخصة تسمح له باستخدامها؛ فضلًا عن ذلك "هي ليست محفظة بمجرد احتوائها على نقد إلكتروني فقط وإنما يمكن تخزين بعض البيانات فيها كأرقام بطاقات الائتمان، وكذلك لا تشترط نوع العملة التي يجب فتح الحساب بها، ويعرِّفها البنك المركزي الأردني بأنها "حساب مالي إلكتروني غير مرتبط بحساب بنكي يستخدم عبر تطبيق على الهاتف النقال لتحويل الأموال واستلامها ودفع الفواتير والادخار والتسوق الإلكتروني وغيرها من الاستخدامات المالية، ويكون رقم المحفظة هو رقم الهاتف النقال الذي يتم فتح المحفظة عليه".
7. التحويل المالي الإلكتروني (**EFT**): عبارة عن نقل نقود إلكترونية من حساب إلى حساب آخر، سواء كان من نفس البنك أو في بنك آخر بطريق القيد الإلكتروني، حيث يتم قيد المبلغ المحول في الجانب المدين من حساب العميل الآمر بالتحويل، وفي الجانب الدائن من حساب العميل

المستفيد؛ بحيث "يعتمد التحويل المالي الإلكتروني على نقل قيم مالية من حساب مصرفي إلى حساب مصرفي آخر، أو مجموعة من الحسابات المصرفية عن طريق آليات إلكترونية، تتمثل في الإنترنت المصرفي، أجهزة الصراف الآلي أو الهاتف المحمول، ويتميز هذا النظام بتوفير النقدية بصورة سريعة نتيجة إجراءات المقاصة الآلية التي تُلغي عمليات التسوية العادية" (نورالدين؛ عمر، 2018: 249)؛ وزاد فعالية هذه العمليات التطور المتزايد لأنظمة الدفع الإلكترونية التي ساهمت في تسهيل المعاملات المالية من خلال السحب والدفع الفوري؛ مما عزَّز من مصداقية النظام والثقة فيه، علاوةً على أنها تتميز بأقل التكاليف الممكنة وتدنِّي هامش الخطأ والتزوير وتضمن تخزينا آمنا للبيانات والمعلومات.

8. الكمبيالة أو السفتجة الإلكترونية **Electronic Bill of Exchange:** تُعرَّف على أنها "محرر شكلي ثلاثي الأطراف معالج إلكترونيًا بصورة كلية أو جزئية، يتضمن أمرًا من شخص يُسمى الساحب إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه، بأن يدفع مبلغًا من النقود لشخص ثالث المستفيد لدى الاطلاع أو في تاريخ معين" (دويدار، 2003: 6)؛ فهي تُعدُّ من الأوراق التجارية الإلكترونية الممغنطة التي يختفي فيها دور الورق تمامًا، وتتم بشكل كُلِّي من خلال وسائط إلكترونية، وتصدر على دُعامة إلكترونية ممغنطة (معالجة إلكترونيًا بصورة كلية)، ويتم تداولها أيضًا من خلال وسائط إلكترونية، وتعتبر السفتجة الإلكترونية شكلًا من أشكال النقود الإلكترونية أو أوعيتها؛ وأيضًا امتدادًا للسفتجة أو الكمبيالة الورقية التقليدية مع بعض الخصوصية التي تحيط بها نظرًا للطبيعة الرقمية التي تمتاز بها حيث يقوم بإنشائها عملاء البنوك التي تعتمد أنظمة الدفع الإلكترونية.

9. الاعتماد المستندي الإلكتروني **Electronic Documentary Credit:** عبارة عن تعهُّد إلكتروني صادر من مصرف يسمّى (المصرف المُصدِر) يُسلم للبائع (المستفيد أو المورد) بناء على طلب المشتري (مقدم الطلب أو الآمر بالشراء أو المستورد) مطابقًا لتعليماته؛ أو يصدره المصرف بالأصالة عن نفسه، ويلتزم المصرف بموجبه بالوفاء (نقدًا) في حدود مبلغ محدد خلال فترة زمنية معينة، شريطة تسليم البائع لمستندات البضاعة مطابقة لتعليمات وشروط الاعتماد" (فاعور، 2006: 19)؛ وبالتالي فهو وسيلة وفاء إلكترونية ضامنة ومشروطة ومشفرة بالترميز التقني "السويفت كود **SWIFT Code**"؛ تستعمل في تمويل التجارة الخارجية، ويكتسِب طبيعة قانونية خاصة ووظائف عدة لخدمة التجارة الدولية وتشجيع الاستثمار؛ إذ إن حيازته هي حيازة للبضاعة نفسها والتزاماته نهائية لا يمكن الرجوع فيها.

وحتى لا يختلط على الناس التوصيف ويصعب عليهم التفريق بين مفهوم النقود الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكتروني، فالنقود الإلكترونية هي عبارة عن نقود مجسدة في أداة نقدية شأنها شأن النقود العادية التي تكون مجسدة في عملات ورقية أو معدنية؛ وبما أن النقود الإلكترونية غير

ملموسة، فهي مجسدة في أداة نقدية تحتوي على قيمتها النقدية ومقابلها المالي المقوَّم فيها، لذلك تنوعت أشكالها وأوعيتها وفقًا لمعيار الوسيلة والقيمة النقدية من جهة، ومعيار الجهات المصدرة والضامنة من جهة أخرى، فجميع الأدوات أو الأشكال التي تختزن النقود الإلكترونية يمثلون الوسيط الذي يعطي لوحدات النقد الإلكتروني الشكل المادي الملموس، بحيث تندمج تلك الوحدات في البطاقة الذكية الممغنطة، أو القرص الصلب، أو أي تقنية إلكترونية مشفرة أخرى تمكِّنها من تحويل الأموال، وتجعلها متاحة للتبادل الفوري أثناء عملية الدفع، من خلال تلك الأدوات التي تسمح بتداولها ونقلها من شخص إلى آخر من خلال وسيط إلكتروني.

المبحث الثاني: دور النقود الإلكترونية ومزاياها في كفاءة عمل المصارف الإسلامية

تمهيد حول المصارف الإسلامية

لم تُعد المصارف الاسلامية حقيقة اقتصادية قائمة في الاقتصادات ذات التوجه الإسلامي فقط؛ بل أصبحت ظاهرة عالمية خاضعة للدراسة والتقويم؛ "إذ تعدت أنشطتها الائتمانية مفاهيم المشاركة، والمرابحة، والمضاربة، إلى مفهومٍ جديدٍ في التعاملات الائتمانية المصرفية، عبر إلغاء آليتها التقليدية وهي سعر الفائدة، مما يعني إسهامها في فرض واقع ائتماني جديد في التعاملات المصرفية العالمية، يستحق الاهتمام والدراسة لما له من تأثير مباشر وغير مباشر على التنمية الاقتصادية الشاملة" (الرفيعي وآخرون، 2012: 20).

تُعتبر البنوك الإسلامية من متطلبات العصر وضرورة اقتصادية لكل مجتمع يرفض التعامل بالربا، ويرغب في تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية؛ بهدف تسهيل التبادل والمعاملات وتيسير عملية الإنتاج، وتعزيز طاقة رأس المال في إطار الشريعة الإسلامية.

التعريف الاصطلاحي للمصارف الإسلامية: تُعرَّف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات مالية مصرفية تزاول أعمالها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويُطلق على مجموعة الأعمال التي تمارسها المصارف الإسلامية، وعرَّفها عبد الرزاق الهيتي بأنها: "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، عبر وضع المال في مساره الاسلامي السليم" (الهيتي، 1998: 173).

أما الموسوعة العلمية للمصارف الإسلامية عرَّفت المصرف الإسلامي: بأنه "مؤسسةٌ مالية واستثمارية، وتنموية واجتماعية تستمد منطقها العقائدي من الشريعة الإسلامية"؛ وهذا التعريف من الممكن أن يكون الأكثر شمولًا لخصائص الأنشطة الائتمانية للمصارف الإسلامية، والأكثر تعبيرًا ليس عن الشرط الضروري، وإنما عن الشرط الكافي أيضًا لكي يكون المصرف إسلاميًا (الهواري، 1980: 85).

نشأة وتطور المصارف الإسلامية: تبلورت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية وظهرت بفضل الله تبارك وتعالى إلى حيز الوجود في بداية العقد السابع من القرن العشرين، ففي عام 1971م أُسس في مصر أول مصرف يقوم بممارسة الأعمال المصرفية على غير أساس الربا، وهو بنك ناصر الاجتماعي، وبدأ نشاطاته عمليًا عام 1972م؛ وفي سنة 1973م نوقشت الجوانب النظرية والعملية لإقامة بنوك إسلامية، تُقدِّم خدمات بنكية متكاملة؛ وذلك في اجتماع وزراء مالية الدول الإسلامية، وقد انتهى الاجتماع بتقرير سلامة الفكرة، وأوصى بوضعها موضع التنفيذ؛ ومن ثم أخذت هذه التجربة في الانتشار، وفيما يلي جدول يوضح أهم محطات المصارف الإسلامية.

جدول رقم (1-2): أهم محطات المصارف الإسلامية

السنة	التطور
1971	تأسيس بنك ناصر الاجتماعي
1975	أنشئ أول مرة رسميًا مصرفان إسلاميان هما: البنك الإسلامي للتنمية جدة ـ بنك دبي الإسلامي.
1977	تأسيس: بنك فيصل الإسلامي المصري، بنك فيصل الإسلامي السوداني، بيت التمويل الكويتي.
1978	تأسس أول بنك إسلامي في لكسمبورغ (ألمانيا)، وهو الشركة القابضة الدولية لأعمال الصيرفة الإسلامية
1979	تأسيس أول بنك إسلامي في البحرين – بنك البحرين الإسلامي.
1983	قامت إيران بأسلمة النظام المصرفي. تم تأسيس البنك الإسلامي الدولي بالدنمارك.
1987	عرفت ماليزيا أول بنك إسلامي هو البنك الإسلامي الماليزي بيرهاد.
1988	تأسيس شركة الراجحي البنكية للاستثمار بالسعودية.
1990	تأسيس بنك قطر الدولي. تأسيس أول بنك إسلامي بالجزائر – بنك البركة الجزائري.

المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الأول: شواهد استخدام النقود الإلكترونية في المصارف الإسلامية

إن عملية مواكبة التطور التقني لظاهرة انتشار النقود الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكتروني ضرورة تتطلب من العاملين بالمصارف الإسلامية بمواقعهم المختلفة، وتخصصاتهم المتباينة السعي الحثيث لتوظيف منتجاتها، لمواكبة التطور والتقدم العالمي وتكييفها لخدمة أهدافها، وكيفية استخدام

تطبيقات النقود الإلكترونية في تحقيق تفوق تنافسي، يضمن لها الاستدامة في أعمالها، فضلًا عن تحقيق رغبات الزبائن وتلبية طموحاتهم لضمان التميز على المدى الطويل، ويتمثل هذا في التالي:

أولاً: وعي وإلمام واستعداد قيادات وموظفي المصارف الإسلامية بأهمية دور النقود الإلكترونية:

لقد بذل عدد من الباحثين جهودا كبيرة في معرفة استعداد العاملين بالقطاع المصرفي، من خلال زياراتهم الاستطلاعية التي تم القيام بها لغرض إجراء مسح أولي للمصارف، وهذه سوف يجعل منها الباحث منصة انطلاق لإثبات أهمية الدور الذي تلعبه النقود الإلكترونية في تميز للمصارف الإسلامية.

- (دراسة النعيمي والأفندي، 2017): قاموا بزيارة المصارف الأهلية في مدينة الموصل بالعراق (منها مصارف إسلامية) ومقابلة القيادات الإدارية، وقد توصلت دراستهم إلى أن القيادات الإدارية في المصارف تمتلك تصورات واضحة عن أهمية استخدام ومواكبة النقود الإلكترونية وأثرها على سمعة المصرف، القدرات الجوهرية ورضا الزبون) (النعيمي؛ الأفندي، 2017: 202).
- (دراسة العياش، 2022): درست عينة البحث عدد (10) مصارف حكومية بمحافظة النجف الأشرف بالعراق، منها عدد (2) مصرف إسلامي من المصارف الأطول عمرًا والأكثر خبرة، توصلت من خلالها إلى أن العاملين في المصارف الإسلامية المبحوثة لديهم تصور واضح عن دور وأهمية النقود الإلكترونية، كما أنها حققت فيها (الكلفة الأقل، المرونة، الجودة العالية، التسليم، الإبداع)؛ واستنتجت بأن هنالك تأثيرًا معنويًا إيجابيًا مباشرًا لتطبيق النقود الإلكترونية، وأن تَبنِّيها تطبيقها من قِبل المصارف الإسلامية سيؤدي إلى تطوير الخدمة المصرفية (العياش، 2018: 52).

ثانياً: أهمية استخدام النقود الإلكترونية في تطوير ومواكبة خدمات الصيرفة الإلكترونية

(دراسة منذري وسحنون، 2020): أثبتت بأن الصيرفة الإلكترونية الإسلامية في نمطها التبادلي، هي أن يُمارس المصرف جميع خدماته في بيئةٍ إلكترونية، تسمح لعملائه بالوصول إلى حساباتهم وإجراء التحويلات النقدية، وتحرير الشيكات الإلكترونية، وسداد الفواتير، وإتمام عمليات البيع والشراء عبر النقود الإلكترونية دون الحاجة إلى زيارة البنك؛ كما أكدت تفضيل عملاء البنوك الإسلامية للخدمات الإلكترونية، التي ترتكز على حركة النقود الإلكترونية غالبًا؛ وتوصلت إلى أن استخدام الصيرفة الإلكترونية الإسلامية، وتطوير خدماتها يؤدي إلى تحقيق الميزة التنافسية، وتحسين الأداء من خلال السرعة في إنجاز وعرض المنتجات، واختصار الوقت، وتوفر الخدمة على مدى ساعات اليوم بما فيها العطلات، وتخفيض تكلفة العمليات بالنسبة للبنك، وتجاوز البيروقراطية، وتحقيق جودة عالية وجذب عملاء أكثر (منذري؛ سحنون، 2020: 1229).

ثالثاً: انتشار استخدام المحافظ الإلكترونية في المصارف الإسلامية

تُعتبر المحافظ الإلكترونية واحدة من أشكال وصور النقود الإلكترونية الحديثة، وإقبال الجمهور عليها بكثافة وتأصيلها وإصدارها من قِبَل المصارف الإسلامية، مؤشرًا على أنها باتت تمثل ميزة تنافسية، حققت من خلالها العديد من المصارف الإسلامية تفوقًا تنافسيًا ملحوظًا، من خلال جذب العملاء، وتسهيل خدمتهم، وتحسين أداء المصرفية الإسلامية وتشجيعها للتجارة الإلكترونية؛ هذا ما توصلت إليه (دراسة العتيبي، 2022: 3-8) بأنه أصبح لهذه المنتجات الرقمية رواجٌ كبير، حيث تطلَّب ظهور التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والجوائح وغيرها، ظهور طُرق دفع جديدة في السوق؛ وبرزت من بينها المحافظ الرقمية التي خلص أحد التقارير إلى أنه وبحلول نهاية عام 2023م، من المتوقع أن ينمو سوق المحفظة الإلكترونية العالمي إلى 2.1 تريليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 7.8 تريليونات ريال سعودي، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 15%؛ فيما بلغ عدد العملاء المسجلين في تطبيقات المحافظ الإلكترونية في المملكة نحو 4 ملايين، وهي تقوم بتسوية وإجراء كافة المدفوعات والتسوق الإلكتروني، سداد الفواتير، التحويل الإلكتروني الداخلي والخارجي، وإنشاء المتجر الإلكتروني الذي أصبح من الخدمات المميزة التي تقدمها المحافظ الرقمية، لدعم التجارة الإلكترونية دون الحاجة لفتح حسابات بنكية؛ بل يكفي ربط المواقع والمتاجر الإلكترونية بالمحافظ الرقمية؛ تسهيلًا للسداد المباشر والسريع.

رابعاً: النقود الإلكترونية ضرورية من أجل النُضج الرقمي للمصارف الإسلامية

يهدُف التحول الرقمي إلى رفع كفاءة المصارف الإسلامية، ويُعزِّز فرصة تحسين الأداء التنظيمي بأبعاده المختلفة، بما في ذلك الابتكار، الإنتاجية، نمو الشركة، السمعة، والأداء المالي؛ بالإضافة إلى تحقيق الميزة التنافسية، فهو واحد من دوافع ومحفزات النمو في كافة القطاعات، من خلال التوظيف الأمثل للتكنولوجيا لتطوير الخدمات المقدمة، ولتحقيق الإنجاز اللحظي للمعاملات، بحيث يُمكن للعميل الوصول إلى الخدمات والمنتجات البنكية في أي وقت وأي مكان.

وحسب دراسة (شحادة، 2022: 69)، التي أجرتها على عينة من المصارف الإسلامية الأردنية؛ فقد أصبح انتشار التعامل بالنقود الإلكترونية وأشكالها المختلفة، يتطلَّب نظامًا مرنًا يستوعب حركة دمجها، وعملياتها المتداخلة مع العملاء، والأسواق والمتاجر والتجارة الإلكترونية؛ لذا يُعد التحول الرقمي توجُهًا عالميًا متناميًا، كونه أداةً فاعلةً ومحل اهتمام للحكومات والبنوك الإسلامية بصفة خاصة؛ لأنه يعمل على مواكبة المستجدات الرقمية التي تتضمن (النقود الإلكترونية والرقمية)، وتوفير تكنولوجيا رقمية تقدم حلولًا لمستجداتها، فضلًا عن تقليل الكلف، واستثمار الوقت، والمحافظة على مكانة المصارف الإسلامية في السوق، وبذلك يخلق ميزة تنافسية مستدامة من خلال رقمنة وتحويل نماذج الأعمال المصرفية، للحفاظ على القدرة التنافسية وتحقيق التفوق المطلوب.

خامساً: أهمية النقود الإلكترونية في التمويل الرقمي بالمصارف الإسلامية

التمويل الرقمي: هو عملية استحداث وابتكار الخدمات المالية التقليدية، عبر توظيف التقنيات الرقمية الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وذلك بهدف تقديم كافة الخدمات والمنتجات المصرفية، والمالية من خلال القنوات الرقمية؛ وبما لا يخالف أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية (شحادة؛ العتوم، 2021: 829).

وقد تنافست المصارف الإسلامية على تبنِّي هذا النمط المستحدث، لما له من مزايا للمصرف وللعملاء؛ ولأن المصارف الإسلامية تعمل في نفس بيئة المصارف التقليدية، ومع نظائرها الإسلامية، وتُقاسِمها سوق عمل واحدة؛ فهي لا تستطيع أن تتخلف عن التطورات الجارية في الساحة المصرفية العالمية، وخاصةً مع العولمة المالية، لما لذلك من نتائج سلبية عليها، قد تُفقِدها ميزتها التنافسية؛ وبالتالي تُخرجها من السوق المصرفي.

تشمل خدمات التمويل الرقمي (الاستثمار الرقمي، والمدفوعات الرقمية، والتأمين الرقمي والمشورة المالية الرقمية)، بالإضافة إلى كافة الخدمات المصرفية التي تتراوح من عمل الودائع والتحويلات، ودفع الفواتير إلى فتح حسابات التوفير، وغيرها من المنتجات المالية من خلال القنوات الرقمية: وتشمل الإنترنت المصرفي وتطبيق الهاتف المصرفي، وأجهزة الصراف الآلي، وأجهزة نقاط البيع، والبطاقات المُمكّنة إلكترونيًا، والأجهزة اللوحية، والفروع الرقمية، وغيرها من القنوات المبتكرة.

يُحقِّق التمويل الرقمي ميزةً تنافسيةً للمصارف الإسلامية؛ فهو يساعدها على خفض التكاليف التشغيلية، عن طريق الحد من طوابير الانتظار في القاعات المصرفية، والحد من الأوراق اليدوية والتوثيق، والحفاظ على عدد أقل من الفروع المصرفية؛ ويساهم في القيام بأعمال أكثر كفاءةً، وتقديم خدمات جديدة؛ مثل التحويلات والمدفوعات للمبالغ الصغيرة، التي تكون مستحيلة عادةً مع الخدمات المصرفية التقليدية (Suparna, 2020: 6696)، كما يتيح التمويل المالي خدمات منخفضة التكلفة، وسريعة الاستجابة للأشخاص الذين لا يتعاملون مع البنوك؛ فالاعتماد على التكنولوجيا المالية والبنية التحتية الجيدة، يعدُّ إمكانات كبيرة لخفض تكاليف استلام المدفوعات، والوصول إلى الأسر المستبعدة ماليًا، خاصة في المناطق النائية، والمناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة؛ ولهذا فإن التمويل الرقمي يؤدي إلى مزيد من الشمول المالي (Venet, 2019: 4).

سادساً: توفر كافة صور وأشكال النقود الإلكترونية بالمصارف الإسلامية

تتوفر عِدَّة صور وأشكال للنقود الإلكترونية في المصارف الإسلامية باعتبارها إحدى وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة؛ ومنها (نقود البطاقات الذكية والممغنطة، البطاقات مسبقة الدفع، الفيزا كارد، النقود الإلكترونية الائتمانية، الشيكات الإلكترونية، المحفظة الإلكترونية، التحويل المالي

الإلكتروني، الكمبيالة الإلكترونية، والاعتماد المستندي الإلكتروني)؛ فإنها بلا شك ستلعب دورًا مهمًا في تميُّزها، والحقيقة الأهم هي أن النقود الإلكترونية لا تعمل إلا في بيئة تقنية متقدمة ومواكبة، أي كلما تقدمت خدمات المصارف الإسلامية رقميًا كلما حققت النقود الإلكترونية ميزة تنافسية لها؛ فالنقود الإلكترونية تعمل بصورة مكثفة على تطبيقات التحويل البنكي للمصارف الإسلامية، والمحافظ الرقمية، وماكينات الصراف الآلي؛ وفيما يلي عينة من أسماء التطبيقات والمحافظ الإلكترونية بالمصارف الإسلامية في البلدان المختلفة:

جدول رقم (2-2): أسماء التطبيقات والمحافظ الإلكترونية لعينة من المصارف الإسلامية

البنك	التطبيق	المحفظة
الراجحي ـ السعودية	الراجحي	urPAY
أبو ظبي الوطني	ADIB	مصاريفي
قطر الإسلامي	QIB	mPAY
فيصل الإسلامي السوداني	فوري	فيصل كاش
بنك البحرين الإسلامي	الإسلامي الرقمي	BisB
البنك الإسلامي الأردني	JIOB	Islami PAY
بيت التمويل الكويتي	KFHB	KFH Wallet
بنك نزوى العماني الإسلامي	Bank Nizwa	Nizwa Wallet
بنك باكستان الإسلامي	Bank Islami	mBankIslami
بنك البركة الإسلامي	البركة	محفظة البركة
بنك السلام الجزائري	MySalam	محفظة السلام

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المواقع الإلكترونية للمصارف الإسلامية أعلاه.

من خلال هذا الجدول يتبين أن جميع المصارف الإسلامية لديها قنوات، وبنية تحية تكنولوجية متطورة، لاستخدام النقود الإلكترونية بكفاءة وفعالية؛ فمثلًا بنك الراجحي الإسلامي في السعودية لديه أكثر من 5000 جهاز صراف آلي، تعمل عليه جميع البطاقات؛ ولديه عدد 9 مليون عميل، معظمهم يستخدمون محفظة الراجحي الرقمية وينجزون جميع معاملاتهم بالتطبيق الإلكتروني للمصرف، ويتمتعون بخدمة البطاقات الذكية.

المطلب الثاني: دور النقود الإلكترونية ومزاياها في كفاءة عمل المصارف الإسلامية

لعبت النقود الإلكترونية دورًا مُهمًا في رفع كفاءة، وتجويد الخدمات المصرفية الإسلامية الإلكترونية؛ فهي لا تعمل في سياقٍ منفصل عنها، بل تُعتبر هي المُشغِّل الحقيقي والمُستهدف من

قِبَل المصارف الإسلامية في تطوير خدماتها المصرفية الإلكترونية، وذلك من خلال تغيير شكل أو مكان تقديم الخدمة، من التقليدي إلى الإلكتروني؛ ليحصل على تقليل التكاليف، وتقديم خدمة ذات جودةٍ عالية، وبالتالي الوصول إلى أكبر شريحةٍ من الزبائن؛ فالنمو المستمر في استخدام النقود الإلكترونية، وارتفاع معدلات توقُّعات الزبائن عن مستوى جودة الخدمة المقدمة من المصارف الإسلامية، يُلزِمها بضرورة التعرف ومواكبة اتجاهات وإدراكات وتوقعات الزبائن، لمستويات كفاءة تطبيقات وقنوات النقود الإلكترونية التي تقدمها، للاحتفاظ برضا وولاء زبائنها وجذب المزيد من الزبائن الجدد، من خلال استغلال سرعة وأمان ومرونة التسليم عند إجراء يخص مبادلاتهم وطلباتهم؛ ويرى الباحث أن النقود الإلكترونية تُحقِّق ميزات وكفاءة نوعية للمصارف الإسلامية وعملائها عبر التالي:

أولاً: النقود الإلكترونية لا تتقيَّد بدوام المصارف الرسمي

من أهم مميزات وخصائص النقود الإلكترونية؛ كونها سهلة الاستخدام والتبادل، أينما كان المتعاقدين دون التقيد بمكان وزمان، أي أن العميل حُر في إجراء أي معاملة من خلال قنواتها، ليلًا ونهارًا، سواء اليوم كان عملا رسميا أو عطلة رسمية؛ وبالتالي حققت النقود الإلكترونية ميزة تنافسية كبيرة، بحيث جعلت المصارف الإسلامية تعمل على مدار ساعات اليوم، ودون توقف ودون قيود، وهذه المرونة عززت من كفاءة التسليم ورضا الزبائن وحفَّزتهم على الإقبال لاستخدام النقود الإلكترونية (البلولة، 2022: 60).

تستطيع المصارف الإسلامية بصفة خاصة؛ كسب مزيد من ولاء الزبائن عبر النقود الإلكترونية، بتحسين جودة خدماتها، وتخفيض تكاليفها من خلال التجديد، والابتكار واستخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، لتحسين كفاءة تسليم مبادلات النقود الإلكترونية، وتوسيع مجموعة عروضها الخاصة بالتالي:

1. تقديم خدمات لا مؤقتية تُسمح بها مختلف معداتها، وأنظمة معلوماتها وقنوات توزيعها.
2. عدم التقيُّد بمحلية الزبون؛ فهو يتنقل في جميع أنحاء العالم والمصرف يتبعه ويخدمه.
3. كسب الوقت للمصرف والعميل، بعدم حضوره للبنك وإنهاء الدورة البيروقراطية.
4. إمكانية التفاوض إلكترونيًا، بتوفير خدمات الهاتف المصرفي، وخدمة العملاء، وتلقِّي البلاغات والشكاوى على مدار ساعة اليوم.
5. المرونة وتسهيل عملية الحصول على الخدمة.
6. الاستجابة السريعة لطلبات العملاء، والتفاعل مع مقترحاتهم، وتبادل المعلومات الموثوقة والآمنة.

ثانياً: النقود الإلكترونية عالمية الانتشار، عالمية الزبائن

يتسم النقد الإلكتروني بالطبيعة الدولية؛ أي أنه وسيلة مقبولة في جميع الدول، "حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم" (بوسالم؛ قاجة، 2016: 44).

يمكن القول أن هناك توجُهًا عامًا في سلوك الدفع لدى الأفراد حول العالم، بالتحول للاعتماد بشكل أكبر على النقود الإلكترونية بأنواعها وقنواتها المختلفة، حيث سجَّلت الكثير من دول العالم نموًا في حصص المدفوعات الإلكترونية، على حساب المدفوعات النقدية في السنوات القليلة الماضية، حيث سجلت السويد معدلاتٍ عالية لحصص المدفوعات الإلكترونية بلغت 9 من أصل 10 عمليات دفع بالنقد الإلكتروني، وتعتبر النسبة الأعلى عالميًا؛ بينما لا يزال الاعتماد على النقد التقليدي شائعًا في كل من اليابان وألمانيا، وبطريقة خيالية وبوتيرةٍ سريعةٍ جدًا تكاد النقود الإلكترونية أن تُلغِي استخدام النقد الورقي في العديد من البلدان، والشكل الحالي يوضح عينة نسب استخدام النقود الإلكترونية في بلدان العالم.

شكل رقم (٣-٤): نسبة المدفوعات الالكترونية في دول المقارنة

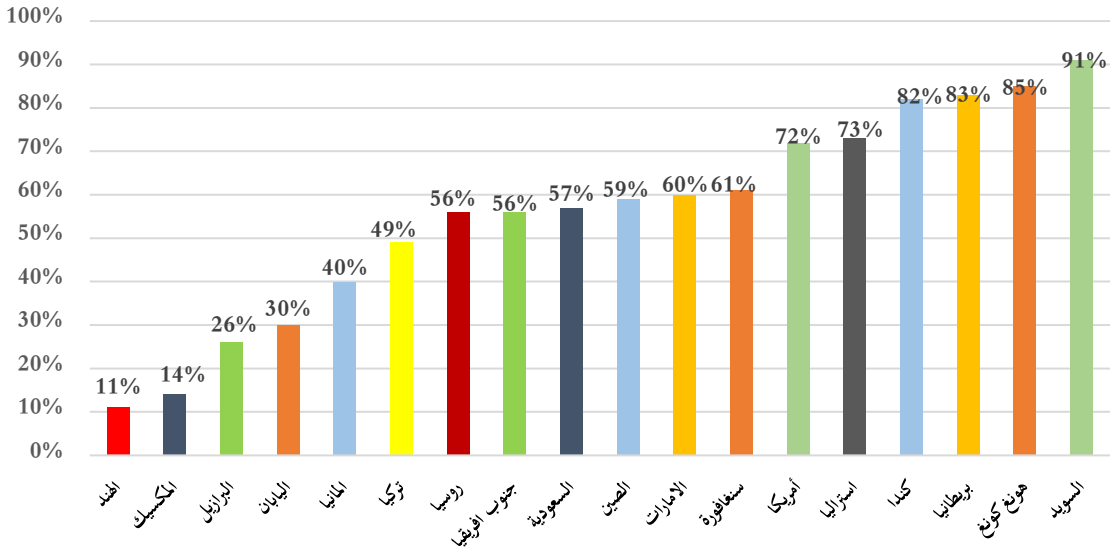

المصدر: https://www.mckinsey.com/middle-east موقع ماكينزي الشرق الأوسط، تحليل البينات العالمية لاستخدام الدفع الإلكتروني.

من خلال تحليل النسب المرتفعة في هذا الشكل البياني؛ يظهر لنا بأن هذا الإقبال المتنامي على النقود الالكترونية، مبعثه رضا العملاء عن خدماتها المختلفة والمتجددة والمبتكرة، وهذا سيُحدِث نُقلة نوعية لاستخدامها داخل المصارف الإسلامية، ويحقق لها مزايا تنافسية عالمية بانتشار زبائنها وبالتالي تحقيق تفوق تنافسي محلي وعالمي.

ثالثاً: النقود الإلكترونية وسيلة ضرورية للتسوق الإلكتروني

أصبح التسوق عبر الإنترنت شائعًا؛ وبشكلٍ متزايد في السنوات الأخيرة، حيث يختار المزيد من الأشخاص شراء المنتجات والخدمات من منازلهم المريحة، ويدفعون أثمانها بالنقود الإلكترونية من مكان تواجدهم؛ وبذلك تلعب النقود الإلكترونية دورًا حاسمًا في عملية التسليم، التي تُعتبر أساس ضمان رضا العملاء، ويحرص طرفا المبادلات على بند التسليم التام والآمن والسريع من خلال ما يلي:

1. التوصيل للمنازل: ربما تكون خدمة التوصيل إلى المنازل هي الخيار الأكثر شيوعًا وملاءمة للمتسوقين عبر الإنترنت، حيث يُمكن للعملاء تسليم مشترياتهم مباشرة إلى عتبة بابهم؛ فمثلًا، تخيَّل شخصًا مُحترفًا يريد شراء زوج جديد من الأحذية، بدلًا من تخصيص بعض الوقت من يومه المزدحم لزيارة متجر فِعلي، يمكنه ببساطة تقديم طلب عبر الإنترنت وتسليم الأحذية إلى منزله.
2. نقاط الالتقاط: هي المفضلة بالنسبة للزبائن غير المتاحين، لتلقِّي عمليات التسليم في المنزل، أو يُفضِّلون عدم الكشف عن عناوينهم؛ فإن نقاط الاستلام توفِّر بديلًا قابلًا للتطبيق، حيث يوفر العديد من تجار التجزئة عبر الإنترنت خيار جمع المشتريات من مواقع الاستلام المحددة مثل مكاتب البريد أو المتاجر المحلية.
3. تسليم الخزانة: يُعدُّ تسليم الخزانة مفهومًا جديدًا نسبيًا في المناطق الحضرية، أي استخدام خزائن الخدمة الذاتية الموضوعة في مواقع مناسبة، مثل مراكز التسوق أو محطات القطار أو المطارات، يمكن للعملاء اختيار تسليم مشترياتهم إلى هذه الخزائن؛ ومن ثم جمعها في الوقت الذي يناسبهم، يُعدُّ هذا الخيار مفيدًا بشكلٍ خاص لأولئك الذين قد لا يكون لديهم عنوان تسليم ثابت، أو يفضِّلون عدم التفاعل مع موظفي التوصيل مباشرة (التسوق عبر الانترنت :https://fastercapital.com/arabpreneur)
4. التسليم في نفس اليوم: يتوقع العديد من العملاء الإشباع الفوري، عندما يتعلق الأمر بالتسوق عبر الإنترنت، ولتلبية هذا الطلب، يُقدِّم بعض تجار التجزئة عبر الإنترنت خدمات التوصيل في نفس اليوم، ويتيح هذا الخيار للعملاء استلام مشترياتهم خلال ساعات قليلة من تقديم الطلب؛ مما يلغي الحاجة إلى الانتظار لأيام، أو حتى أسابيع حتى تصل مشترياتهم خصوصًا الأغراض الحساسة والأدوية وغيرها.
5. الشحن الدولي: مع ظهور التجارة الإلكترونية العالمية، أصبح الشحن الدولي أكثر سهولة وراحة من أي وقت مضى، فأصبح لدى العملاء الآن خيار شراء المنتجات من تجار التجزئة في الخارج، والحصول على كل العلامات والماركات التجارية العالمية ومجموعة واسعة من المنتجات التي قد لا تكون متاحة محليًا.

رابعًا: رضا العملاء بخدمات النقود الإلكترونية هدف المصارف الإسلامية

تبذل المصارف الإسلامية جهودًا جبارة ومتواصلة، من أجل أن تقدم خدماتها الابتكارية والإلكترونية، التي تطرح منتجات النقود الإلكترونية بصورةٍ جاذبة ومغرية للعملاء، وتجعلهم يقبلون عليها ويستخدمونها؛ كما تطمح في تحقيق التفوق على نظيراتها من خلال رضا زبائنها، وكسب ولاء عملاء جدد وصولًا للأهداف التالية:

1. تجعلها قريبة من زبائنها، فالتقييم المستمر لرضا الزبون يجعل المصارف الإسلامية مطَّلعة على أي تغييرات قد تطرأ على رغبات واحتياجات زبائنها، مما يُمكِّنها من اتخاذ السبل الكفيلة لإشباعهم.
2. يُمكِّنها من تقييم أدائها، ومعرفة مدى مطابقته لتوقعات الزبائن؛ فتستطيع بذلك تعديل استراتيجياتها التسويقية تبعًا لتلك النتائج.
3. إن المعلومات التي تحصل عليها المؤسسة من زبائنها، تعتبر أساسًا مهمًا في تطوير منتجاتها الحالية وتقديم منتجات جديدة للسوق.
4. معرفة نقاط القوة والضعف لدى المصارف الإسلامية، سواء في المنتجات أو الأنشطة التسويقية المختلفة؛ فعلاقات الزبائن مصادر استراتيجية تعتمد عليها لتقييم أدائها، من حالة الزبون المحتمل وصولًا للزبون الشريك، وذلك عبر تحليل هذه العلاقة بواسطة ثلاث أدوات رئيسية: وهي دورة حياة العلاقة، تحليل مركز الشراء، وأهلية مشاريع التحسين عند الزبون (عبد القادر؛ عشي، 2020: 53).
5. ترسيخ ثقافة ومبدأ (العميل أولًا): إن الاهتمام بمسألة رضا الزبون، ساهم في وجود روحٍ جديدة لهذه الثقافة التي تمتعت بها المصارف الإسلامية، خصوصًا في موضوع النقود الإلكترونية، والمنتجات الجديدة المتعلقة بالمصرفية الرقمية؛ فقد هيأت لها بيئة تنظيمية، وكوادر مؤهلة من أجل الوصول لهذه الغاية.

خامسًا: نسب الاستخدام الكبيرة تشير لضرورة التعامل بالنقود الإلكترونية

اختار الباحث تجربة قياس الدفع الإلكتروني بالمملكة العربية السعودية؛ لتعزيز نتائج دراسته؛ لكون المصارف السعودية بها نسبة كبيرة إسلامية، والباقي القليل ملتزم بقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية؛ وقد قام البنك المركزي السعودي خلال العام 2021م، بتنفيذ دراسةٍ واسعةٍ على مستوى المملكة، تشمل قطاعي الأفراد والأعمال، والقطاع الحكومي؛ لقياس وتقييم حصة المدفوعات بالنقود الإلكترونية من إجمالي المدفوعات في المملكة (https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports).

تضمنت الدراسة استبانات ميدانية شملت أكثر من 4500 فرد، و218 منشأة من قطاع الأعمال، وتم تنفيذ الدراسة خلال الفترة يوليو– سبتمبر من سنة 2021م، كما تم اختيار العينة لتكون ممثلة للسكان في المملكة العربية السعودية وذلك حسب الجنسية، والعمر، والجنس، ومكان الإقامة، ومستوى الدخل؛ وتم في هذا الاستطلاع سؤال المشاركين عن تفاصيل عمليات الدفع لمرة واحدة التي قاموا بتنفيذها في اليوم السابق، وعن المدفوعات الدورية التي يتم تنفيذها بشكل شهري، والتأكد من تغطية كامل أسابيع الشهر.

- مدفوعات اليوم السابق: الأغذية والتموين والمطاعم ومحطات الوقود والصيدليات والملابس والمواصلات والترفيه وأخرى.
- مدفوعات دورية: فواتير (اتصالات ومياه وكهرباء وغاز وإيجار المنزل وأجرة سيارة وأقساط عقارية والأندية والمراكز الصحية والتأمين والتبرعات والمدفوعات الشخصية.
- وسيلة الدفع: نقد/ بطاقة مدى/ بطاقة مسبقة الدفع/ بطاقة ائتمانية/ حوالة إلكترونية/ شيك إلكتروني/ شيك/ بطاقة هدايا/ سداد إلكتروني/ محفظة إلكترونية.

تم فيه التوصل –لأول مرة في المملكة– إلى أنّ المدفوعات النقدية لم تُعد أكثر وسيلة دفع مستخدمة على مستوى جميع القطاعات (أفراد، أعمال، حكومي)، حيث شكلت المدفوعات النقدية على المستوى الكلي خلال هذه الفترة 38% فقط من إجمالي عمليات الدفع في 2021م، بالمقارنة بنسبة 56% من المدفوعات النقدية التي تم تسجيلها في يوليو 2019م، والأشكال التالية توضح حجم نسبة استخدام النقود الإلكترونية أو المدفوعات الإلكترونية مقارنة مع مدفوعات النقد التقليدي.

شكل رقم (١–٢):حصة المدفوعات النقدية والإلكترونية للأفراد

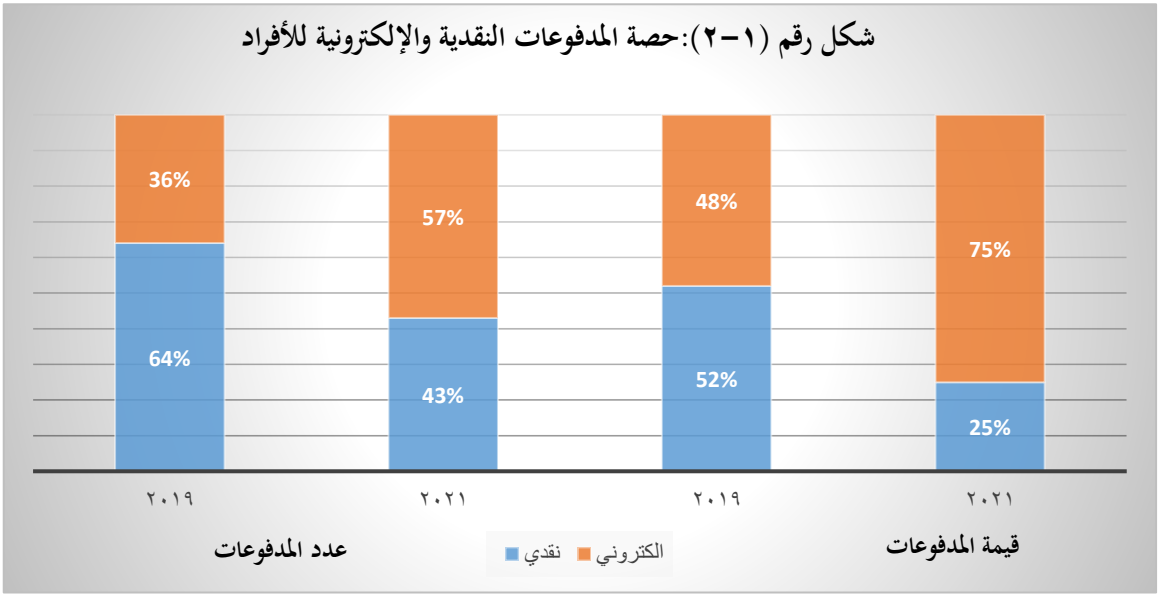

المصدر: **https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports**

يوضح الشكل أن نسبة عدد عمليات الدفع الإلكتروني في قطاع المستهلكين الأفراد لسنة 2019م كان 36%، وخلال سنتين ارتفع إلى 57% أي زيادة 21%؛ بينما قيمة المدفوعات وهذا الأهم كان في سنة 2019م بنسبة 48% ،وارتفع في سنة 2021م إلى نسبة 75% أي زيادة بنسبة 27%.

شكل رقم (٢-٢): نسبة المدفوعات النقدية والالكترونية لقطاع الأعمال

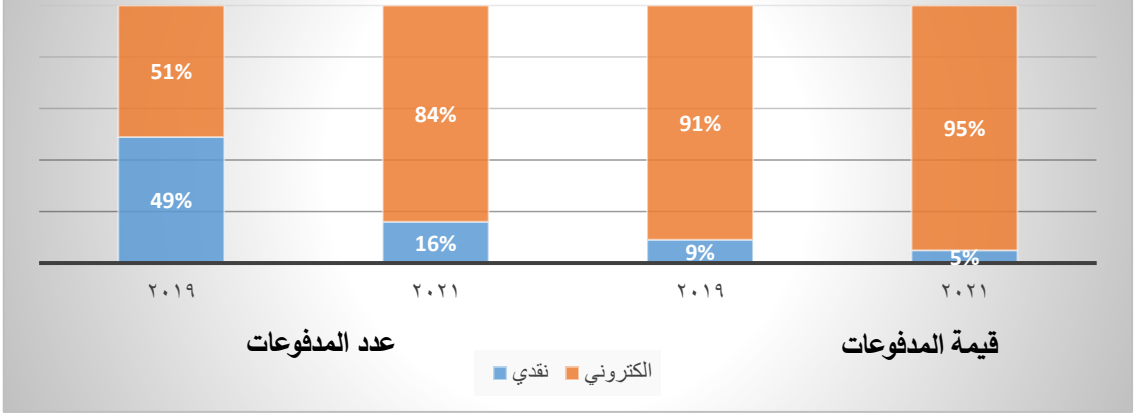

المصدر : **https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports**

يوضح هذا الشكل أن نسبة عدد عمليات الدفع الإلكتروني في قطاع الأعمال لسنة 2019م كان 51%، وخلال سنتين ارتفع إلى 84% أي زيادة 33%؛ بينما قيمة المدفوعات وهذا الأهم كان في سنة 2019م بنسبة 91%، وارتفع في سنة 2021 إلى نسبة 95% أي زيادة بنسبة 4%.

عطفًا على ما سبق ذكره وتحليله؛ فإن استخدام النقود الإلكترونية قد حقق ميزة كبيرة في رفع كفاءة عمل المصارف الإسلامية، من خلال الإقبال الكبير على قنواتها وتطبيقاتها الإلكترونية، وعدم رغبة المستهلكين في حمل النقود التقليدية، وحاجة النقود الإلكترونية للحمل والتأمين والحفظ من السرقات؛ فالنقود الإلكترونية تتيح لك عقد الصفقات الكبيرة وإنجازها بضغطة زر في أي وقت تريده، وبدون حاجة الذهاب للمصرف؛ بينما النقود التقليدية تحتاج إلى سحب مبالغ كبيرة، أو تحرير شيكات، وانتظار مقاصتها والتأكد من الأرصدة الدائنة والمدينة، وأن يتم ذلك خلال دوام المصرف الرسمي، مما قد يفوّت الصفقة أو يتسبب في تعطيل مكاسبها.

الخاتمة:

فَرضَت النقود الإلكترونية وجودها وضرورة استخداماتها والتعاطي معها حاضرًا ومستقبلًا في وسائل الدفع في المصارف الإسلامية؛ حيث إنها باتت الوسيلة الوحيدة التي نشأت خصيصًا لتسوية معاملات التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. النقود الإلكترونية عبارة عن: "قيمةٍ نقديةٍ مُقوَّمَة ماليًا، ومُخزَّنة كوحداتٍ إلكترونية، ومُعزَّزة رقميًا في وسيطٍ إلكتروني مُستقِلٍ، ومدفوعة مقدمًا وغير مُرتبطة بحسابٍ بنكي، وتتمتع بقبولٍ واسعٍ وقابلة للتداول، ومُبرِئةً كأداة للوفاء تجاريًا بدون تحديد نطاقٍ معين".
2. التعدد المتميز والتنوع الفاخر الذي قدَّم النقود الإلكترونية كواحدة من أشكال النقود ووسيلة وفاء آمنة ومضمونة بالمصارف الإسلامية، يُعدُّ ضرورة اقتضتها المرحلة وبرزت بقوة وأثبتت وجودها وعزَّزت دورها في الاقتصادات الوطنية والدولية، وحققت أهدافًا كبيرة وصفقات عظيمة؛ ما كان للنقود القانونية أو التقليدية أن تنجزها بذات الاحترافية والأمان والخصوصية والسرعة والموثوقية وقلة التكاليف وتوفير النفقات الإدارية.
3. تعتبر البنوك الإسلامية الإلكترونية من متطلبات العصر، وضرورة اقتصادية ومصرفية لمواكبة تحديات العولمة ومنافسة المصارف التقليدية، والنقود الإلكترونية شجعت فكرة إنشائها كتجربة مبتكرة ورائدة قائمة أصلًا على التعامل بهذه النقود المستجدة وأدواتها، وتعتمد عليها في تسوية أنشطتها وخدماتها المالية، من خلال وسائل إلكترونية تتسم بالسرعة الفائقة، والجودة العالية وانخفاض التكاليف.
4. ضرورة تطوير وتوطين المصارف الإسلامية الإلكترونية وقنواتها الأصيلة لمواكبة مستجدات النقود الإلكترونية لتعزيز وتشجيع التجارة الإلكترونية، والحوكمة الإلكترونية، والتسوق الإلكتروني، والتمويل الرقمي، والنضج الرقمي، مما يؤدي إلى الشمول المالي والتفوق النوعي الذي يضمن استمرارية تميُّز عملياتها على المدى الطويل ويلبي رغبات وأهداف العملاء بكفاءة وفاعلية.
5. النقود الإلكترونية تساعد المصارف الإسلامية في تطوير الخدمة المصرفية لتحقيق أهدافها ورضا عملائها، وتبني تطبيقات النقود الإلكترونية وقنواتها ومنتجاتها سيؤدي إلى تطوير الصيرفة الإسلامية وجذب مزيد من الزبائن، ويعزز ولاء العملاء الحاليين؛ وبالتالي سيحقق التفوق التنافسي المطلوب.
6. النقود الإلكترونية أصبحت ضرورية من أجل النضج والتحول الرقمي في المصارف الإسلامية، وأيضاً وسيلة ضرورية للتسوق الإلكتروني وتشجيع التجارة الإلكترونية.
7. النقود الإلكترونية تُعزِّز التمويل الرقمي، الذي يعتبر ميزة تنافسية للمصارف الإسلامية؛ فهو يساعدها على توظيف التقنيات الرقمية الحديثة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل خفض التكاليف التشغيلية، والحد من البيروقراطية، واستخدام الأوراق اليدوية والتوثيق والحفاظ على عدد أقل من الفروع المصرفية.
8. النقود الإلكترونية تحقق ربحية أعلى للمصارف الإسلامية؛ فهي لا تحتاج وسيطا، وتخفض تكاليف العمليات، وتختصر الوقت، ولا تتقيد بالدوام الرسمي للمصارف، وتحافظ على النقود من التلف، وتنجز الصفقات، وترضي الزبائن.

9. ساهمت النقود الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكتروني في إعطاء تصور جديد لنظام مصرفي إسلامي مبني على إلكترونية الخدمة المصرفية، من خلال منافذ جديدة مثل: الصرافات الآلية، المحافظ الإلكترونية، الشيك الإلكتروني، البنك الإلكتروني، شبكات نقاط البيع، الاعتمادات المستندية الإلكترونية وغيرها، خاصة في ظل ظهور جمهور عملاء لا يرغب في البيروقراطية والنمطية.

تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات على النحو الآتي:

1- أن تعمل المصارف الإسلامية على تسهيل استخدام تطبيقات النقود الإلكترونية وتطوير أوعيتها ومنتجاتها وتوعية عملائها بمخاطرها نسبة لتفشي الأمية الإلكترونية في كثير من البلدان؛ يجب عليها رفع درجة الوعي والمعرفة التقنية لدى المستخدمين بالتعاون مع شركات الاتصالات المحلية ومزودي الإنترنت، خصوصًا فيما يتعلق بأمان مستخدمي البطاقات الذكية والصراف الآلي، تشغيل المحافظ الرقمية، التطبيقات البنكية الأخرى، أهمية كلمات المرور ورسائل الكود، والتشفيرات لتفادي جرائم الإنترنت والقرصنة والسطو الإلكتروني.
2- الاهتمام بتأهيل وتدريب ورفع القدرات التقنية والفنية والقانونية لموظفي المصارف الإسلامية وكوادرها القيادية من أجل مواكبة مسيرة التطور والزخم الإلكتروني المستمر في مضمار الخدمات المصرفية، من أجل توطينها والاستفادة القصوى منها، وتجنيب المصارف الإسلامية كلفة الأخطاء والاختراقات والسرقات وجرائم الابتزاز الإلكتروني والتهكير الذي تتعرض له بوابات ومنصات الصيرفة الإلكترونية.

قائمة المراجع والمصادر:

الكتب:

1- الأباصيري، فاروق (2003): عقد الاشتراك في قواعد المعلومات عبر شبكة الانترنت، القاهرة: دار الجامعة الجديدة.
2- إبراهيم، أحمد (2009): الدفع بالنقود الإلكترونية الماهية والتنظيم القانوني، ط1، القاهرة: دار الجامعة الجديدة.
3- دويدار، هاني (2003): الوفاء بالأوراق التجارية المعالجة إلكترونياً، ط1، القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر.
4- الرفاعي، غالب؛ بلعربي، عبد الحفيظ (2002): اقتصاديات النقود والبنوك ،ج 1، ط1، الأردن: دار وائل.
5- سفر، أحمد (2008): أنظمة الدفع الإلكترونية، ط1، بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية.

6- الشافعي، محمد (2003): الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية.
7- شبير، محمد (2001): المعاملات المالية المعاصرة، ط4، الأردن: دار النفائس.
8- غنام، شريف (2007): محفظة النقود الإلكترونية رؤية مستقبلية، ط1، القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر.
9- فاعور، مازن (2006): الاعتماد المستندي والتجارة الإلكترونية، ط1، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية .
10- فلوري، بيير؛ وماتيو، جان (1971): الفيزياء العامة والتجريبية، ك 2، ترجمة: وجيه السمان، ط1، دمشق: المجلس الأعلى للعلوم.
11- مصطفى، إبراهيم، :(1972) المعجم الوسيط، م1، ط2، مصر: المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع.
12- الهواري، سيد (1980): التنظيم في المصارف الإسلامية، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ط1، ج3، القاهرة: المطبعة العربية الحديثة.
13- الهيتي، عبد الرزاق (1998): المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط2، عمان، الأردن: دار أسامة للنشر.
14- وفا، عبد الباسط (2003): سوق النقود الإلكترونية – الفرص، المخاطر والآفاق، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية.

- **البحوث والرسائل العلمية:**

1- البلولة، حمزة (2022): خصائص النقود الإلكترونية وأثرها على النشاط الاقتصادي والمصرفي، مالي: جامعة إفريقيا الفرنسية العربية، بحث لنيل درجة الماجستير.
2- البلولة، حمزة (2024): النقود الإلكترونية صور وأشكال – خصائص ومزايا، م4، ع10 ،غزة، فلسطين: مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث .
3- بوبكر، سلالي (2019): أثر النقود الإلكترونية على إدارة السياسة النقدية دراسة استشرافية على الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.
4- بوسالم، أبو بكر؛ قاجة، آمنة (2016): قراءة في الأهمية الاقتصادية لوسائل الدفع الإلكتروني- التجربة الماليزية نموذجاً، م1، ع1 ،الجزائر :مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات .
5- الرفيعي وآخرون (2012): المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، ع31، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.

6- سعدو، الجرف (2003): أثر استخدام النقود الإلكترونية على السلع والخدمات، ع1، دبي: كتاب مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون .

7- شحادة، مها (2022): تأثير أبعاد التحول الرقمي في النضج الرقمي للمصارف الإسلامية – بحث تطبيقي في البنوك الإسلامية الأردنية، م2، ع1 ،الإمارات–الشارقة: مجلة الجامعة القاسمية للاقتصاد الإسلامي .

8- شحادة، مها؛ العتوم، عامر (2021): التمويل الإسلامي الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي، م22، ع2 ،الأردن: مجلة جرش للبحوث والدراسات.

9- شطا، منصور (2022): العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات الواقع وآفاق المستقبل، م37، ع1 ،مصر، طنطا: مجلة كلية الشريعة والقانون.

10- عبد القادر، قرش؛ عشي، أسماء (2020): دور إدارة علاقة الزبون في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة – مع أمثلة للمؤسسات الرائدة في هذا المجال ،ع2، الجزائر: جامعة الجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية.

11- العتيبي، هاجد (2022): المحافظ الإلكترونية – دراسة تأصيلية تطبيقية، ع27، السعودية : جامعة المجمعة، مجلة العلوم الإنسانية والإدارية.

12- عثمان، عبد البارئ (2022): العملات الإلكترونية، م3، ع2، تركيا :مجلة المفكرون الشباب.

13- العقابي، وآخرون (2008): النقود الإلكترونية ودورها في الوفاء بالالتزامات التعاقدية، ع6، العراق :مجلة أهل البيت.

14- عميرات، عادل (2022): النقود الإلكترونية كأداة دفع حديثة بين ضرورة التطور وتحديات التطبيق، م6، ع3 ،الجزائر: جامعة الوادي، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية.

15- محمد، صفاء؛ العياش، عبير (2018): دور النقود الإلكترونية في تحقيق التفوق التنافسي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الحكومية بمحافظة النجف، م5، ع4، العراق، بغداد: مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية.

16- منذري، ابتسام؛ سحنون، محمود (2020): الصيرفة الإسلامية الإلكترونية بين الواقع والطموح –تجربة مصرف دبي الإسلامي نموذجًا، م34، ع2 ،الجزائر: مجلة جامعة الأمير عبد القادر.

17- الموسوي، نهى؛ الشمري، إسراء (2015): المفهوم القانوني للصك الإلكتروني، م7، ع3، العراق: جامعة بابل، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية.

18- النعيمي، سعيد؛ الأفندي، نعمان (2017): تشخيص واقع أبعاد التفوق التنافسي في منظمات الأعمال ،م4، ع40، العراق :جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية.

19- نور الدين، زحوفي؛ عمر، زمالة (2018): التحويل المالي الإلكتروني: آليات التعامل والمخاطر في ظل عصرنة وسائل الدفع، م1، ع1، الجزائر :جامعة الجلفة، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة.

- المراجع الأجنبية:

20- Bank for International settlements (BIS)," Implication for central banks of the development of electronic money, Basle, 1996.

21- European Central Bank, "Report on electronic money". Frankfurt, Germany, 1998.

22- European Central Bank, "Report on electronic money". Frankfurt, Germany, 1998.

23- European Commission "proposal for European parliament and council Directives on the taking up, the pursuit and the prudential supervision of the business of electronic money institution " Brussels, COM (98)727, 1998.

24- G. DUYPOUY, Élement d'optique électronique (A. Colin 1951).

25- Marco Arnone and Luca Bandiera, "Monetary Policy, Monetary Areas, and Financial Development with Electronic Money", International Monetary Fund, 2004.

26- MisbKin. S (Frederic), the Economics of Money, Banking, and Financial Markets, Addison – Wesley, 5ed, 1998.

27- Suparna, M, Impact of Digital finance on financial Inclusion Our Heritage, 68(30), 2020.

28- Venet, B, FinTech and financial inclusion, In A Research Agenda for Financial Inclusion and Microfinance, Edward Elgar Publishing, 2019.

- المواقع **الإلكترونية**:

- المصرف السعودي المركزي، التحليل المالي للدفع الإلكتروني، 2021: على هذا الرابط: https://www.sama.gov.sa
- faster capital، التسوق عبر الإنترنت: نقاط التسليم: تعزيز تجربة التجارة الإلكترونية، 2022: على هذا الرابط: https://fastercapital.com/arabpreneur
- مؤسسة النقد السعودي، التقارير الاقتصادية، 2022: على الرابط: https://www.sama.gov.sa
- البنك المركزي الأردني، المحفظة الإلكترونية، 2022: على الرابط: https://www.cbj.gov.jo